

ماذا يجري في كواليس المعارضة السورية؟

في كواليس المعارضة السورية اليوم، عدد من الصراعات الخفية والمعلنة، تزيد من ضعف أداءها، وتجعل رؤيتها غائمة وضبابية، وتجعل إرادتها أكثر تمزقاً ووهناً.

ثمة صراع على السلطة والنفوذ، أو ما يسميه البعض بالصراع على جلد الدب قبل اصطياده.

وهناك صراع بين أجنات إقليمية ودولية عبر بعض الوكلاء السوريين، وصراع بين مجمل هؤلاء والتيار الوطني الذي يتمسك باستقلالية القرار السوري قدر الإمكان.

وهناك صراع تيار براغماتي، يريد العمل على الأرض، بأية طريقة، لتلبية الاحتياجات، وتأمين الأولويات، وتيار يقدم المبادئ على الأولويات، ويتمسك بها.

لسنا هنا في وارد إرشاد المعارضة السياسية السورية، وتقديم النصح لها في ما يجب عليها أن تفعله ومالا يجب، لكن، لا بد من التنويه إلى أننا في زمن لا أسرار فيه، وفي ظروف الثورة، يعلو شأن الصدق، على ندرته، ويكاد يكون كلمة السر في تقييم كل ما يحدث، ومن يحدثه، وما يترتب عليه وله من نتائج.

أما بخصوص تشخيص أزمة المعارضة السياسية السورية المستمرة، فلا يحضرنى الآن سوى ما ذكره لي مؤخراً واحد من أبرز المعارضين في الداخل، وهو طيب، حيث وصف الأزمة أنها ناتجة عن سوء فهم المعارضة الخارجية المقصود لدورها في هذه المرحلة، فهي ولدت وتم قبولها كأداة لدعم الثورة، وليس لتمثيلها وقيادتها.

نعتقد مع صاحب هذا الرأي، أن مراجعة المعارضة الخارجية لدورها وإسهامها، وفق هذا المنهج، هو اقرب للإنصاف، وللواقعية، ومريح لكافة الأطراف.

في سورية
أزمة الآثار ليست
من آثار «الأزمة»

إيران تقرض سورية مليار دولار وسورية تقايض نفطها بالغذاء



وقعت سورية وإيران اتفاقية خط التسهيل الائتماني بقيمة مليار دولار بين المصرف التجاري السوري وبنك تنمية الصادرات الإيرانية، وسبعة عقود في مجال نقل الطاقة والمعدات الكهربائية، كما منحت إيران قرضاً لسورية يُخصص ٥٠٠ مليون دولار منه لقطاع الكهرباء.

وجاء ذلك بعد الزيارة التي أجراها رئيس الوزراء السوري وائل الحلقي لإيران الأسبوع الماضي، في إطار مباحثاته مع نائب الرئيس الإيراني محمد رضا رحيمي.

وقال وزير الكهرباء عماد خميس في تصريحات صحفية إن «العقود الموقعة مع إيران تتضمن ٥٠ مليون يورو لبناء محطة توليد للطاقة الكهربائية على الساحل السوري بقدرة ٦٥٠ ميغا واط تعمل على الفيول والغاز بدارة بسيطة، على أن تمول بقرض من الجانب الإيراني».

وأضاف أنه «تم تخصيص ما يقارب ٥٠٠ مليون دولار لقطاع الكهرباء من القرض الذي تم تأمينه من الجانب الإيراني، كما تم الاتفاق على الاستثمار في طاقة الرياح من شركة ماينا الإيرانية من خلال مشاريع استثمارية خاصة بالشركة».

ووفقاً لتصريحات خميس، فإن إيران ستقوم بالتنسيق مع العراق لإنجاز مشروع نقل الكهرباء إلى سورية، وتذليل الصعوبات التي تواجهها.

وتابع «ويمكن لنا أن نقايض مواد كالنفط والألبسة والأقمشة والمنتجات النسيجية والفوسفات، بسلع أساسية يحتاجها المواطن السوري وفي مقدمتها السلّة الغذائية من القمح والشاي والسكر والأرز».

وتعتبر المقايضة الشكل الأول لتداول المنتجات بين البشر قبل ظهور العُملة النقدية، وممارستها الحكومة السورية اليوم كوسيلة لكسر العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

وفي سياق متصل، وقعت الحكومة السورية على بروتوكول ينظم مقايضة النفط بالغذاء لمواجهة الأزمة الاقتصادية، وأبدت أكثر من ٥ شركات عربية وأجنبية رغبتها بالمقايضة.

وحول آلية المقايضة قال معاون وزير الاقتصاد للتجارة الخارجية حيان سليمان إن «المقايضة تتضمن فتح مراكز تجارية للدول الأجنبية في سورية، مثل دول الاتحاد الجمركي وروسيا وبيلاروسيا وكازاخستان والصين وإيران والعراق والهند ودول أميركا اللاتينية وأوكرانيا من خلال دراسة إمكانية مقايضة القمح الأوكراني بالنفط السوري».

الائتلاف الوطني يؤجل تشكيل الحكومة الانتقالية

خاص / جسر

أصدر الائتلاف الوطني السوري يوم الاثنين الماضي بياناً في اسطنبول، أعلن فيه تأجيل تشكيل الحكومة الانتقالية، كما كان متوقّعا من الاجتماع الأخير الذي عقد يوم السبت والأحد.

وذكر البيان أن الائتلاف شكل لجنة من خمسة أعضاء لوضع مقترحات بخصوص الحكومة، وستتساور اللجنة مع قوى المعارضة والجيش السوري الحر والدول الصديقة، لمعرفة آرائها بشأن تشكيل الحكومة وإلى أي مدى يمكن أن تدعم احتياجات هذه الحكومة مالياً وسياسياً، حتى تكون قادرة على البقاء والوفاء بالالتزامات الضرورية نحو المواطنين السوريين، وتقديم مقترحاتها للائتلاف خلال عشرة أيام.

وكشف مصدر مقرب من الائتلاف لـ«جسر» أن رئيس الائتلاف الوطني معاذ الخطيب أعرب عن احتمال تخليه عن رئاسة الائتلاف في حال استمرت الدول التي تعهدت بدعمه عند تشكيله بموقفها المماطل، وعدم تقديمها شيئاً يجعل منه مؤسسة فاعلة وقادرة على تقديم العون للثورة.

وبين المصدر أن الحكومة القطرية التي دعمت الائتلاف وتم تشكيله على أراضيها، دعت الخطيب على عجل لمناقشة الأمر، فتزك المباحثات الجارية في استنبول وتوجهه الى الدوحة، ولا تزال نتائج الزيارة غير معروفة بعد.

وعلمت «جسر» أن حالة انقسام سادت بين المجتمعين، فقسم ضغط لتشكيل حكومة تملأ الفراغ الحاصل للسلطة في المناطق المحررة، وآخرا اعتبر أن تشكيل هذه الحكومة في ظل عدم وجود ضمانات دولية بالاعتراف بها ودعمها لتنهض بواجباتها، سيكون خطوة بلا معنى، تلهي المعارضة بمواضيع لا طائل منها وتزيد من انقساماتها.

وقد ظهرت حدة الخلاف بين أطراف وأجنحة المعارضة، وبعض شخصيات الائتلاف بوضوح، عندما تقدم بعض الأعضاء باقتراح الى الاجتماع، لتغيير أحد المباديء التي اعلنت عند تأسيس الائتلاف، وهو عدم جواز تولي أي عضو فيه، حقيبة وزارية، أو مسؤولية تنفيذية، وقد تم سحب المقترح قبل طرحه على التصويت، بسبب الانتقادات الكثيرة التي وجهت إليه.

وأضاف «ما لا يمكن استيعابه هو مقدار الوقاحة والصفاقة التي امتلكها ذلك الطيار كي يحلق بطائرته في منتصف النهار أمام ثلاثين ألف مشاهد، ويطلق قذيفته الأولى بكل برود أعصاب، ومن ثمّ يستمرّ في التحليق ثلاث دقائق متباهياً بإنجازه قبل أن يصبّ قذيفته الثانية، ومن ثمّ ينتظر قيادته السياسية العاهرة كي تفبرك ما شاءت من الروايات»

مواقف دولية

ولم يختلف الموقف الروسي في ردة فعله إزاء المجزرة عما أبداه من دعم سابق للنظام، فقال وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف إن «تحميل السلطات السورية مسؤولية انفجارات حلب، هو عمل لا أخلاقي، ولا يمكنني تصور تجديف (كفر) أكبر من هذا».

فيما اتهمت أمريكا على لسان المتحدث باسم وزارة خارجيتها، فكتوريا نولاند، النظام السوري بارتكاب مجزرة جامعة حلب، واصفة التفجيرات بـ«العمل الشنيع».

وقالت إن «الولايات المتحدة تشعر بالصدمة، وهي حزينة بسبب الهجوم الدامي الذي نفذته النظام السوري ضد جامعة حلب»، مضيفة أنه «بحسب شهود عيان، فإن طائرات نفذت غارات جوية على البنى التحتية للجامعة».

ووصف الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، الأربعاء، تفجيرات جامعة حلب بـ«الشائنة»، معتبراً أن «الاستهداف المتعمد للمدنيين، والأهداف المدنية يهو جريمة حرب».

امتحاناتهم ولا ذنب لهم إلا أنهم يتابعون تحصيلهم العلمي، وتحضير أنفسهم للمشاركة في نهضة بلدهم وتنميته وبناء مستقبله».

وبحسب رواية الوزارة عن المتسبب بالمجزرة ذكر البيان «عند ظهر الثلاثاء في ١٥ كانون الثاني ٢٠١٣ استهدفت المجموعات الإرهابية المسلحة جامعة حلب بقذيفتين صاروخيتين أطلقتا من حي اليرمون باتجاه الجامعة، ما أسفر عن استشهاده ٨٢ طالباً ووقوع المئات من الجرحى، كما أدى الهجوم الإرهابي إلى تدمير في سكن طلبة الجامعة الذي استخدمت الحكومة السورية جزءاً منه لإيواء اللاجئين الذين تعرضوا طيلة الأشهر الماضية لقصف هذه المجموعات الإرهابية التي هاجمت مدينة حلب».

إلا أن ناشطون معارضون وشهود عيان أكدوا في صفحاتهم على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» أن «المجزرة وقعت جراء قصف الطيران الحربي للحرم الجامعي لكلية العمارة بحلب حيث شهد حرم الجامعة تحليق للطيران الحربي»، نافين ما روجت له الصفحات المؤيدة للنظام التي ذكرت أن «مسلحون أطلقوا صاروخين حرارين على طائرة حربية من منطقة اليرمون لإسقاطها، إلا أنهما لم يصيبا الطائرة وسقطا عند محيط دوار العمارة».

وقال طبيب يعمل في مشفى حلب الجامعي على صفحته في «فيس بوك» إن «التجربة المريرة التي عشناها طيلة يومين في مشفى حلب الجامعي تجربة لا أتمنى لأحد أن يعايشها، والأمر منها هو الكذب والتلفيق حتى بحق من شاهدوا المجزرة بأعينهم».

مجزرة حلب

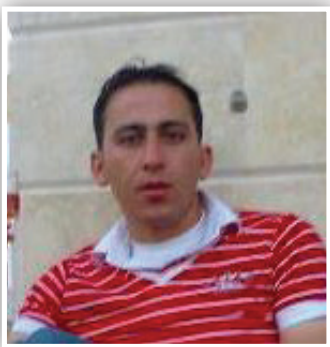
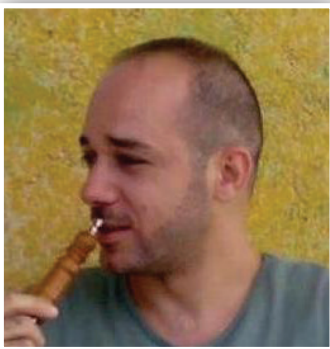
قتلوا من أرادوا إعمار سورية

لم تميز الصواريخ التي فجرت دوار العمارة بجامعة حلب بين مؤيد للنظام أو معارض له، بحضرتها تساوي الكل، فاختلطت دماء الجميع في ساحة العلم، لتأخذ معها أحلام هؤلاء الطلاب بنيل شهادات علمية، تحدوا الظروف وجاؤوا لجامعاتهم ليحصلوا عليه، فنالوا الشهادة.

٨٢ شهيداً وأكثر من ١٦٠ جريح بحسب التصريحات الرسمية أو ربما أكثر كما تقول المعارضة، ما تزال الأرقام مجهولة، ولكل من هؤلاء قصة، من الشهيد وسيم الذي جاء مع ابنتيه لجلب أمهما من الامتحان، فاستشهد مع إحداهن لتبقى الطفلة الأخرى وأمها على قيد الحياة تكملان الحياة بنصف عائلة، إلى الشهيدة ريان الجسري والشهيد مهند عاصي الذين ترافقا منذ الطفولة ودخلا الجامعة سوياً ليتم دفنهما بجوار بعضهما، إلى تلك الأم المفجوعة التي تحمل حذاء قد يكون حذاء ابنتها، وما تزال تبحث عن بقايا جسد، إلى عشرات الشهداء الذين لم يتبقى من أجسادهم شئ يدل عليهم.

تضارب الروايات

لم يتوان النظام السوري عن الإسراع بالتنديد بالمجزرة، وإعلان اليوم الذي تلاها يوم حداد في جامعات ومعاهد سورية على شهداء العلم كما أسماهم، وأرسل إلى مجلس الأمن رسالة طالب فيها إدانة المجزرة، وجاء في بيان لوزارة الخارجية والمغتربين «إن ضحايا العمل الإرهابي الذي استهدف جامعة حلب أمس هم طلبة كانوا في اليوم الأول من أيام



في سورية أزمة الآثار ليست من آثار «الأزمة»

أن تطرح أمامه العديد من علامات الاستفهام حول مدى جدية المسؤولين بحماية آثار الوطن.

إهمال سابق

وهناك إجراءات روتينية لحماية الآثار لا تتعلق بأية أزمة أو ظروف، وتتلخص في تحصين المواقع الأثرية المنقبة وغير المنقبة عن طريق الحراسة الجيدة والتسوير والعناية المستمرة والتوثيق، أما المتاحف فيجب أن تكون مزودة بمستودعات صحية بشروط بيئية مناسبة ووسائل عرض متينة كالخزائن وغيرها مع ضرورة وجود وسائل عرض إلكترونية للمعروضات، مع وجود مسيرة للأثر منذ تنقيبه وحتى مكان عرضه، لخلق هوية متكاملة للقطعة الأثرية.

وهذه الإجراءات، بحسب المصدر، لا نجدها في أكثر من ٢٠٪ من المواقع الأثرية والمتاحف السورية التي تعاني من ويلات.

وكانت مديرية الآثار والمتاحف أعلنت في مشروع لها عن توثيق آلاف القطع الأثرية إلا أن المصدر نوه إلى أن هذا ليس توثيقاً، فما تم هو عبارة عن عملية نقل الشروحات القديمة عن القطع إلى أجهزة الكمبيوتر، وقام بإدخال البيانات موظفون غير مختصون (عقود ثلاثة أو ستة أشهر)، والعملية لم تكن ضمن عملية توثيق شاملة ومكتملة حسب المشروع الأصلي.

ولم ينف الدكتور عبد الكريم غياب التناسبية

السوري لأسباب أبرزها عدم التوثيق الناجح وعدم ضبط عمليات النهب وعدم ضبط نشاط البعثات الأجنبية التي عملت قروناً طويلة في المواقع السورية (ومن ضمن نشاط بعضها ما هو لصالح أجنحة إسرائيلية وما ينطوي عليه ذلك النشاط من تهريب لبعض القطع الأثرية).

وتابع المصدر «من يجد آثار سورية في متحف اللوفر ومتحف لندن ومتحف «أورشليم» في فلسطين، وكذلك في جامعات (مثل متحف جامعة يال في الولايات المتحدة والذي يضم أكثر من ٧٠ ألف قطعة أثرية من موقع دورا أوروبوس، صالحيه الفرات بدير الزور وحده) وكذلك ضمن المجموعات الخاصة لدى بعض الأشخاص من يهود العالم، مثل المجموعات الأثرية السورية التي لدى منظمة ليون ليفي الصهيونية الأميركية التي مؤلت تنقيبات في سورية في السنوات العشر الأخيرة تحت عنوان التعاون مع الاتحاد الأوروبي وغيرها من المشاريع، كمشروع APAME المدعوم من قبل جامعة توبنغن الألمانية، ومشروع سجل قلاع وحصون بلاد الشام المدعوم من قبل جامعة باريس الرابعة والمعهد الفرنسي بدمشق، والمشروع الدولي ARCAN الذي تشارك به «إسرائيل» بشكل رسمي (ومن الباحثين الذين عملوا على الأراضي السورية اليزابيتا بواريتو وبيير دومير وشيديبيتر بيلينسكي وغيرهم من اليهود المعروفين بصلاتهم الوثيقة بإسرائيل) لا بد

توقيف برنامج سوري بعد مواجهة الضيف بأسماء منقبين يهود على الأراضي السورية

«نهب وسرقة وتخريب ومقاطع مصورة للصوص آثار ومنقبون غير شرعيين» كل تلك المصطلحات جاءت على لسان مديرية الآثار والمتاحف/ وزارة الثقافة السورية، خلال العاميين الماضيين لتوصيف حال آثار سورية، مفيدة أنها اتخذت إجراءات لحماية الآثار، ولكن هناك بعض الأمور تخرج عن السيطرة، الأمر الذي اعتبره مصدر في وزارة الثقافة محاولة لإلقاء كل الفساد الحاصل في المديرية على «الأزمة» في حين أنه نتيجة نهج فاسد، فمن يسمح لبعثات «إسرائيلية» ممارسة نشاطها على الأراضي السورية، لن يكون حريصاً على آثار بلاده، بحسب المصدر.

استراتيجيات مكافحة

جاء في تصريح لرئيس الحكومة السابق عادل سفر أن «سورية مهددة من قبل جماعات مسلحة بأحدث الوسائل المتخصصة بسرقة الآثار والمتاحف»، الأمر الذي وصفه علماء آثار بالتصريح «الغريب»، وكأنه تحذير من سرقات لم تقع بعد، أو ربما محاولة من قبل النظام السوري للتغطية على عمليات سرقة للآثار سيقوم بها لاحقاً.

وبعد الكثير من التعديلات التي طالت مواقع أثرية وسرقات وعمليات تنقيب غير شرعية اعترفت بها مديرية الآثار، أوضح مديرها الدكتور مأمون عبد الكريم في تصريحات صحفية، أنهم قاموا بوضع استراتيجيات لتطويق الاعتداءات على التراث وإصلاح ما يحدث من تخريب، وشملت وضع أغلب القطع الأثرية في أماكن آمنة، وتركيب أجهزة إنذار في بعض متاحف والقلاع، وزيادة عدد الحراس وتفعيل دور شرطة الآثار، وإبلاغ الشرطة الدولية «الإنتربول» عما فقد من قطع أثرية، إضافة إلى كلما انتشر على الهواتف النقالة من صور يُعتقد أنها للقى أثرية سورية غير مكتشفة وغير مسجلة ربما يكون لصوص الآثار قد وصلوا إليها عبر التنقيب السري في المواقع البعيدة.

ماذا عن الماضي؟ وإسرائيل؟

لم ير المصدر (رفض ذكر اسمه كونه ما يزال على رأس عمله) في ما اتبعته وزارة الثقافة من إجراءات لحماية الآثار «إجراءات ناجحة»، كونها لم تهتم بتوثيق ما لديها من آثار على مر السنوات الماضية فيقول «مديرية الآثار لا تملك معلومات كافية عن مواقعها وقطعها الأثرية، وليس لديها برنامج توثيق شامل للمواقع والمتاحف والقطع الأثرية، وليس لديها منظومة سيطرة على المخزون الأثري



«إسرائيل» إدراجه على لائحة التراث العالمي التي تزاها اليونكسو باسم «تل دان» ولم تحرك سورية ساكناً، (من يبحث في الانترنت يجد أنه تم نشر خبر منقول من وكالة سانا بأن سورية هي من أحبطت محاولة التسجيل «الاسرائيلية» تلك عام ٢٠١٠، إلا أنه بتتبع الاجتماع المنعقد بمدينة برازيليا يجد أن سورية لم تشارك في الاجتماع أصلاً، واستطاعت بعض الدول العربية المشاركة أن تؤجل ذلك الطلب «الإسرائيلي»، وواجهه بمطبوعات لوزارة الثقافة واستبدل فيها اسم فلسطين على الخارطة بـ «إسرائيل» كما شطب لواء اسكندون من الخارطة بنفس الوقت.

جانب من الأضرار التي طالت آثار المنطقة الشرقية واعترفت مديرية الآثار بجانب كبير منها

تعرض موقع دورا أوروبوس في دير الزور للتخريب، وصار هذا المكان التاريخي هدفاً للصوم، وتضرر متحف التقاليد الشعبية، وتحول موقع تل الشيخ حمد، المعروف في مدينة «كاممو» الآشورية، إلى ساحة قتال بين الجيشين النظامي والحر، حيث تعرضت بقايا الهيكل الآشوري للدمار، وشمل الدمار مواقع أثرية مهمة مثل تل العشارة، تل الشيخ حمد، حلبية وزلبيا، والعديد من المواقع الأثرية على ضفاف الفرات العائدة للفرات الكلاسيكية. وفي الثاني من تشرين الثاني ٢٠١٢ قُصفت قلعة الرحبة في الميادين بالمدفعية، ويعود تاريخ بنائها إلى العصر العباسي على يد مالك بن طوق في زمن الخليفة المأمون.

وبحسب ناشطين، تم تدمير تكية الراوي في دير الزور التي تأسست عام ١٨٨٢، واستهدفت الكنيسة في البوكمال بالقنابل الملقاة من الطائرات فأصبحت بلا قبة. وفيما يتعلق بالحسكة، شملت عملية النهب تل «حمو كار» والكثير من التلال المتاخمة للحدود السورية العراقية، كما تعرض موقع «تل جولمة فوقاني» الذي يقع على بعد ٤٠ كم إلى الشمال من الحسكة و١٥ كم إلى الغرب من موقع «تل شاغر بازار» إلى عمليات حفر سرية، ويعود تاريخه إلى الألف الثالث قبل الميلاد، وتشير المعلومات إلى أن عمليات الحفر وصلت إلى عمق مترين في بعض الأحيان، وكشف عن عدد من الجدران ودرج حجري، وما تزال العمليات مستمرة.

وفي الرقة، تم سرقة ١٧ قطعة أثرية من المدفن الأثري بقلعة جعبر، وتعرضت مواقع (سورا الأثري، الرصافة، الشيخ حسن) للنهب.

وهذا ما استهجنه المصدر بقوله «ما الفرق بين سرقة ١٧ قطعة أثرية من المدفن الأثري بقلعة جعبر، وبين سرقة قطعة من متحف مؤمن، أليست المواقع الأثرية المشكوفة شأنها شأن المعروضات في المتاحف! وماذا عن عمليات التنقيب الغير المشروع ألا يتم سرقة عشرات القطع؟».

ولفت الدكتور عبد الكريم عبد الكريم إلى مبالغة عند الحديث عن تدمير شامل، فما حصل في بعض القلاع بناء على التقارير من مديريات الآثار في المحافظات، وجود أضرار في أماكن محددة، وما حصل في الحصن وشيزر والمضيق سيكون في أولويات المديرية من أجل الترميم مستقبلاً بعد أن تهدأ الأمور.

حملات «ليست بأونها»

وأطلقت وزارة الثقافة في الآونة الأخيرة حملة إعلامية تدعو المواطنين إلى المحافظة على آثارهم إلا أن المصدر عزا ذلك لرغبتها بالرد على ما نشرته وسائل إعلام أجنبية ومحلية عن مضر خطر يواجه آثار سورية، ولكن تلخص دور الوزارة والمديرية العامة للآثار والمتاحف في نفي ما أجمعت عليه وسائل الإعلام -مما فيها المحلية- من أضرار أصابت الآثار السورية، وهذا النفي «غير أخلاقي» ومن شأنه «التغطية على فساد خطير حل في قطاع الآثار السورية في السنوات العشر الأخيرة على الأقل».

بدورها اعتبرت مديرية الآثار أن تلك الحملة جاءت نتيجة لإدراكها أهمية ودور المجتمع المحلي في الحفاظ على الآثار، ووجهتها لـ ٢٣ مليون مواطن لإشراك المجتمع المحلي في حماية الآثار، وأثبتت «نجاحها وأنت بنتائج إيجابية» في معرة النعمان وإبلا ودير الزور، بحسب المديرية.

ووصف المصدر الحملة بـ «الخرقاء» مشبهاً إياها بـ «حملات التلقيح» إلا أن حملات التلقيح تلقى استجابة بعض الأحيان، ولكن ما الذي يستطيع المواطن فعله إزاء فضاء الآثار السورية التي يتهرب منها المسؤولون؟».

زين عبود

منذ شهر تقريبا تم إيقاف برنامج «حق الرد» للإعلامي سليمان سليمان الذي بيث على قناة سما الفضائية، وكانت الحلقة ما قبل الأخيرة حول واقع الآثار السورية، حيث أجريت مقابلة مع مدير الآثار والمتاحف الدكتور مأمون عبد الكريم، وواجه المذيع الضيف بأسماء شخصيات عملت على الأراضي السورية في بعثات أجنبية ولها ارتباطات مع «إسرائيل»، كما سأله عن موقع «تل قاضي» الأثري الواقع في الجولان المحتل والذي حاولت

بين واقع المتاحف وبين النزاع الحضاري والغنى الأثري السوري، إذ يؤكد أن سورية تضم ١٠ آلاف موقع أثري، في حين لا يتجاوز ما اكتشف منها حتى الآن ١٠٪ فقط، وأقر أن متاحفنا غنية بالقطع الأثرية التي تحتاج إلى ظروف ملائمة لصونها وترميمها وعرضها بشكل يتناسب وأهميتها التراثية.

وأشار إلى أن المديرية تضع سياسات وخطط لافتتاح متاحف تخصصية في عدة مناطق وفقاً للإمكانيات، وهذا الأمر يتطلب ميزانيات ضخمة، لافتاً إلى ضرورة أن يتلاءم عدد المتاحف وتصميمها ووظيفتها مع الكم الهائل من القطع المكتشفة في المواقع الأثرية خلال الـ ٢٥ سنة القادمة.

آثارنا في الهواء الطلق

وتصف الخبرة في الآثار اللبنانية جوان فارتشاك وضع الآثار في سورية بـ «الكارثي»، فنقول «إحدى أبرز المشاكل أنه لمدة عشر سنوات قبل الحرب، أسس النظام السوري ٢٥ متحفاً أثرياً في مختلف أنحاء البلاد لتشجيع السياحة، وكانت الكثير من القطع الأثرية في الحدائق الخارجية للمتاحف، بهدف إثبات مدى قدرة النظام على حماية هذه الآثار النادرة حتى وإن كانت غير محاطة بجدران، والآن متحف حمص قد سُرق ولا نعرف قد يكون سُرق من جانب كلا الطرفين الثوار والجيش النظامي، وتجار القطع الأثرية يقولون لي أن سوق الأردن وتركيا ممتلئ بالقطع الأثرية من سورية».

ولدى سؤال مدير الآثار في إحدى المقابلات عن مدى الخطورة التي تندرج حول اعتبار سورية متحف في الهواء الطلق أجاب «عندما نتحدث عن ذلك، هناك شكلان من المتاحف، المتاحف الأثرية التي تتواجد فيها القطع الأثرية، وهي مؤمنة وأخفيت القطع وفق سياسات متعارف عليها عالمياً، في أثناء الحوادث، أما متاحف المواقع فتوجد بعض المواقع تلعب دور متحف في الهواء الطلق، وتنوعت الأضرار التي أصابها، فمثلاً القرية الأثرية في جبل الزاوية وضعها جيد مقارنة بموقع إبلا الذي تعرض لتخريب ونهب من قبل عصابات الآثار».

لا تدمير شامل

واعتبر الدكتور عبد الكريم أن الضرر الذي طال الآثار في سورية جاء نتيجة لـ «الفوضى» التي تعانيها البلاد، واقتصرت الأضرار على المواقع الأثرية أما المتاحف فهي مؤمنة بطريقة «ممتازة» بحسب تعبيره، ولم يفقد منها سوى قطعتين أثريتين غير نادرتين، إحدى هاتان القطعتان سُرقَت منذ أكثر من عام من متحف حماة، والأخرى سُرقَت عند اقتحام مسلحين متحف أفاميا وقاموا بسرقة قطعة حجرية .

أول الغيث.. صفقة

في خطوة لها دلالاتها السياسيّة المهمة، انتقلت المعارضة السوريّة (الجيش الحرّ بشكل خاص) من الدّفاع وردّ الفعل إلى الهجوم وأخذ زمام المبادرة، حينما تمّ الإفراج عن أكثر من ألف معتقل في سجون النظام في صفقة تبادل مقابل الإفراج عن ٤٨ إيرانيّاً كان الجيش الحر قد اعتقلهم منذ آب الماضي في منطقة السيدة زينب بدمشق.

في البداية لم تُفرد الصحف الغربيّة فسحةً تتناسب مع أهمية هذه الخطوة، ولكن مع بداية ظهور النتائج على الأرض وفي أروقة السياسة، تضاعف عدد الأعمدة الصحفيّة التي تناولت هذه الصفقة بالتحليل.

قمنا باختيار ثلاثة مواقع إلكترونية لثلاث وكالات أنباء وصحف غربيّة، كان لكلّ منها مواقفها المعروفة سابقاً من الثورة السوريّة، بهدف إظهار الاختلاف الذي ظهر في اللغة الجديدة لهذه المواقع. المواقع الثلاثة هي: «روسيا اليوم» بنسخته الإنكليزية، «بي بي سي» البريطانيّة، و«واشنطن بوست» الأميركيّة. ثم قمنا بجولة في المواقع الرسميّة الإيرانيّة ومواقع أخرى مقرّبة من النظام السوري.

في «بي بي سي»، المعروفه بموضوعيتها التي كانت تتأثر أحياناً بتقلّب الأوضاع على الأرض، كانت التغطية الموجزة للصفقة مكتوبة بلغة حياديّة، قام فيها المحرّر بعرض أعداد الأسرى (من الجانبين)، ثم انتقل إلى وصف الاستقبال الرسميّ للأسرى الإيرانيين في فندق «شيرتون» بدمشق، من قبل السفير الإيراني وممثل عن خامنئي. وقام بعرض تاريخ موجز منذ أسر الإيرانيين في آب ٢٠١٢ إلى لحظة إطلاقهم بواسطة تركية وقطريّة، دون أن يُظهر الطرف

الأخر من الصفقة؛ أي الجيش الحر، أو حتى أسماء المعتقلين السوريين الذين تم إطلاق سراحهم.

المفاجأة كانت في موقع «روسيا اليوم» بنسخته الإنكليزية، المعروف بتبنيّه شبه الدائم للرواية الرسميّة السوريّة في معظم أحداث الثورة. إذ أنه كان «حياديّاً» في عرضه لخبر الصفقة، بل يمكن القول بأن معظم الخبر مستند على «رويترز» وعلى تغطية «بي بي سي»، حتى في القوسين حول كلمة «حجّاج» إيرانيين، سواء في العنوان أو في الخبر بحدّ ذاته، دون أن يتطرق بتفصيلات عن الاتهامات التي وجهها الجيش الحر لأولئك الإيرانيين بأنهم أعضاء في الحرس الثوري، وبأنهم كانوا «يساعدون النظام السوري في القمع والتعذيب والعمليات العسكريّة».

أما «واشنطن بوست» فقد أفردت حيناً معقولاً للخبر وتحليله، حيث تناولت أغلب التفاصيل منذ أسر الإيرانيين في آب، مع تركيز على اختلاف الرواية الرسميّة الإيرانيّة حينما تغيّرت الأقوال من كونهم «مجرّد حجّاج» تصادف وجودهم في منطقة السيدة زينب بقرب المقام، إلى أن «بعضهم كان يعمل في الحرس الثوري ولكنه تقاعد، وجاء إلى سوريا بهدف الحجّ»، وذلك بعد أن ظهر في فيديو أحد ضباط الجيش الحرّ وهو يحمل عدداً من البطاقات الخاصّة بالحرس الثوري، قيل بأنها كانت بحوزة هؤلاء الإيرانيين. أيضاً، ركزت الصحيفة على تجاهل الإعلام السوريّ الرسميّ للصفقة، بل وتجاهلهم للأسرى من الجيش والأجهزة الأمنيّة عند الجيش الحر، واعتبر كاتب المقال بأنها «ضربة قويّة لنظام يعمل لمصالح إيران». كما ذكرت الصحيفة تصريح السفير الإيراني بدمشق الذي وجّه الشكر لوزارة الخارجية السوريّة على تسهيل

أمر إطلاق سراح الإيرانيين، ولم يصدر أي تصريح رسميّ سوري عن الصفقة، و«كان هذه الصفقة تمّت خارج الأراضي السوريّة» بحسب كاتب المقال. وقامت الصحيفة في نهاية التحليل بوضع تفصيلات عن جنسيات المعتقلين في سجون النظام الذين شملتهم الصفقة، وبأن بينهم أربعة أتراك وفلسطينيّ واحد.

بعد انخفاض التغطية الصحفيّة لهذه الصفقة، لم نعلم ما إذا كان المعتقلون السوريون الذين وردت أسماؤهم في اللوائح المتفق عليها قد تمّ إطلاق سراحهم جميعاً أم لا، كما أن الغموض يلفّ مصير الأسرى اللبنانيين الذين اعتقلهم الجيش الحر بعد فترة وجيزة من اعتقال الإيرانيين، وقد طالب الجيش الحرّ حينها باعتذار رسميّ من زعيم حزب الله اللبناني حسن نصر الله عن وقوفه مع النظام السوريّ ضد ثورة الشعب، كشرط وحيد لإطلاق سراح اللبنانيين.

أما المواقع القريبة من النظام السوري، فقد اكتنفت بتجاهل الصفقة، كما فعلت المواقع الرسميّة السوريّة، فيما احتفت المواقع الإيرانيّة بـ «تحرير الأسرى» الإيرانيين دون أن تدلي بتفاصيل.

كان هناك شبه إجماع في المواقع التي أدرجت خبر هذه الصفقة بأن هذه الخطوة «مهمّة سياسياً»، وبأنها تعتبر «انتصاراً ولو مؤقتاً» للجيش الحر، بينما كان النظام السوريّ هو الخاسر الوحيد في الصفقة، إذا ما استثنينا الشكر الإيراني الرسمي!

سانتياغو نصار



طلابها تسلحوا ونزحوا وهاجروا

ما تبقى من جامعة الفرات بات «ذكنة عسكرية»

طالب: كيف أتعلم ورفاقي استشهدوا؟

مع أصدقائه الأربعة رسم حلم دراسة وتخرج وعمل، وما إن بدؤوا الخطوة الأولى لتحقيقه، سلبه الموت رفاقه واحداً تلو الآخر، فعلق أبو البراء الديري أحلامه تلك حتى «إسقاط النظام في سورية»، أخذاً عهداً على نفسه إما الشهادة أو تحرير البلد.

أحلام شبان سوريين جامعيين تعثرت، وأكثر من ثلاثين ألف طالب من جامعة الفرات بدير الزور تشتتوا بحثاً عن فرصة دراسية أفضل بعد تدمير قسم كبير من جامعتهم وتحويل ما تبقى منها لـ «ذكنة عسكرية»، فشق كل منهم طريقه الخاص، البعض حمل السلاح بوجه النظام والبعض قرر السفر هرباً من الخدمة العسكرية، وآخرون انتقلوا إلى جامعات أخرى في القطر، ليحاولوا تدارك ما فاتهم خلال العامين الفائتين وسط ظروف مادية ومعيشية صعبة.

الحرية أولاً

أبو البراء (هندسة بتروكيمياء، السنة الثانية، جامعة الفرات) لم تعد تعني له الجامعة شيئاً بعد أن فقد أصدقاءه الأربعة بحسب تعبيره، وعن ظروف قتلهم يقول «استشهد أول صديقي لي عندما كنت معه نقوم بإسعاف أحد الجرحى إلى المشفى فأصيب برصاص قنص، أما الثاني استشهد خلال مظاهرة سلمية أمام مبنى الجامعة عندما أطلق عناصر الأمن عليه النار، والثالث كان يحمل كاميراته ويصور جرائم النظام فأطلق عليه النار أيضاً، والرابع التحق بصفوف الجيش الحر فنال الشهادة أثناء دفاعه عن المدينة».

بعد ذلك اتخذ أبو البراء قراره بحمل السلاح والقتال ضد «النظام المجرم» كما يسميه لـ «تحرير سورية»، ويتساءل «بعد

كل هذا الفقد كيف أفكر بمتابعة تعليمي؟ سورية الآن لم تعد بحاجة إلى متعلمين الآن نريد مقاتلين لتحريرها وتطهيرها، وبعد ذلك من الممكن أن أفكر بمتابعة تحصيلي العلمي، بعد أن تتغير المناهج لتصبح مناهج تليق بسورية الحرة».

نازحون لجامعات أخرى

وبعض طلاب جامعة الفرات آثروا النزوح إلى جامعات أخرى لمتابعة تحصيلهم العلمي، إلا أنهم عانوا الكثير من الظروف المادية والتعليمية الصعبة، فتقول الطالبة فرح حداد (الطب البشري، السنة الثالثة) التي نزحت مع صديقاتها لجامعة حلب «بداية، لم أستطع الحصول على سكن جامعي كونه تحول لمكان لإيواء النازحين، فاضطرت إلى اللجوء للإيجار، وبعد استقرار، أصدر عميد كلية الطب قراراً بأن نقدم بعض الامتحانات العملية في جامعة حمص لشهر شباط القادم إلا أن ذلك صعب علينا لصعوبة التنقل، وإلى الآن لم تصدر نتائج

بعض مواد الفصل السابق».

وتصف فرح العام الحالي بـ «الفاشل دراسياً» إضافة للعام الفائت، حيث لم يحصل الطلاب على العلامات التي يستحقونها بسبب «بعض الأخطاء في طباعة أسئلة الامتحان، والأجواء المتوترة في الجامعة».

أما خالد بعاج (كلية الحقوق، السنة الرابعة، جامعة الفرات) نزح إلى دمشق مع عائلته هرباً من القصف، وخلال العام الذي قضاه في دير الزور لم يتمكن من النجاح إلا بثمانية مواد نظراً لتأجيل الامتحانات أكثر من مرة ونقلها من محافظة إلى أخرى، حيث قدم بعض امتحاناته في الرقة نظراً للدمار الذي لحق بجامعة الفرات.

خالد بعد نزوحه من مدينة دير الزور قدم امتحانات الفصل الثالث في محافظة الرقة في الشهر التاسع الفائت وحتى الآن لم تصدر نتائج بعض هذه المواد، مع العلم أنه تم تحديد امتحان الفصل الدراسي الجديد ومكان تقديمه، حيث سيجرى على تقديم الامتحان في الرقة، متحملاً مخاطر الطريق.



يختصر خالد حاله بالقول «بعد تقديمي الامتحان سأسافر بحثاً عن عمل، سواء تخرجت أم لم أخرج، لم أعد أحتمل الانتظار أكثر».

تحاشي خدمة العلم

ولم تقتصر معاناة طلاب دير الزور على الداخل فقط، فساري الحافظ (هندسة عمارة، السنة الخامسة، جامعة الجزيرة الخاصة بدير الزور) بقي لديه ستة مواد لينال شهادة تخرجه إلا أنه نتيجة الظروف الحالية، وإغلاق الجامعة، اضطر للسفر إلى مصر، دون أن يتمكن من الحصول على أوراق ثبوتية وكشف علامات من أجل التسجيل بجامعة أخرى لإكمال دراسته.

وعن معاناته في الداخل يقول «توقف الدوام منذ الفصل الدراسي الثاني من العام الماضي، ورغم وجود الجامعة في مكان آمن نوعاً ما إلا أن نزوح أهالي الطلاب أوقف كل شيء، وقد أصدرت الجامعة العديد من القرارات التي

تعد من خلالها الطلاب بتعويضهم دراسياً ومادياً، ولكن حسبما قيل لي هي قرارات من أجل النصب وجمع الأموال فقط».

وكحال طلاب كثيرين تجنبوا التخرج كي لا يلتحقوا بالخدمة الإلزامية ويضطروا للمشاركة في الأعمال القتالية، كان حال الطالب مؤمن عبود (قسم اللغة الانكليزية، السنة الرابعة، جامعة الفرات) الذي استمر بتأجيل تقديم مواده لعدم رغبته بالالتحاق بالخدمة الإلزامية، وهذا ما فعله رفاقه أيضاً للتخلص من «الكابوس الذي بات يلاحق شباب سورية الجامعي» بحسب وصفه.

ومن الأسباب التي دفعت مؤمن لتترك جامعته أيضاً هو تحولها لـ «ذكنة عسكرية بحسب وصفه، فيقول «أصبح التواجد الأمني والعسكري كثيفاً في الجامعة لقمع المظاهرات والاعتصامات الطلابية المطالبة بإسقاط النظام، وأصبحت مشاهد الاعتقالات للطلاب يومية ومتكررة، وكوفي من حي الميدان الدمشقي الثائر كنت أتعرض للكثير من المسائلات الأمنية عند الحواجز المنتشرة بشكل كثيف، إلا أني سأعود لأتابع دراستي وأحصل على الشهادة الجامعة بعد إسقاط النظام».

استهداف الكوادر التعليمية

والتقت «جسر» الدكتور (ن، ع) الذي كان يحاضر سابقاً في جامعة الفرات وانتقل لجامعة أخرى بسبب الظروف، وعن تعامل عناصر الأمن مع المدرسين الجامعيين يقول «قام عناصر الأمن بتهديد بعض أعضاء الهيئة التدريسية في حال تحدثوا عما يجري في سورية، بوجهة نظر مخالفة للحكومة السورية، وذلك عن طريق الاعتقال والضرب والتعذيب».

ويتابع «تم اعتقال العديد من الزملاء في الهيئة التدريسية نتيجة نشاطهم السلمي في بداية الثورة».

وذكر الدكتور (ن، ع) أنه «منذ تولى النظام السلطة قام بالتغلغل بين جميع فئات المجتمع، وزرع عملائه ومخبريه من خلال الحزب والارتباطات الأمنية، وتغلغل في كوادر الهيئات التدريسية بالجامعات، حيث أنه لم يكن بالإمكان أن يصل عضو هيئة تدريسية لهذه المكانة ما لم يعلن ولائه التام للنظام وحزب البعث».

غيث الأحمد

توقف الدوام في جامعة الفرات في الشهر السابع من العام الفائت، حيث دمرت كلية الطب البشري وكلية العلوم وكلية الهندسة البتروكيميائية مع العلم أن هذه الكليات تضم مختبرات مجهزة بأدوات باهظة الثمن، وتحولت كليات كلية الاقتصاد والحقوق و التمريض إلى ثكنات عسكرية، تتمركز فيها قوات النظام وتقوم بنصب مدافعها موجهة فواتها باتجاه المدينة.

